# معهد التخطيط القومى

## موجز ندوات ٢٠٠٩/٢٠١٠
## لقاءات الثلاثاء - سيمينار معهد التخطيط القومى
## التنمية فى مصر ... القضايا المُلِحَة والمستقبل

### الحلقة السابعة
### ١٥ يونية ٢٠١٠

## "السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والإجتماعى والإقتصادى فى ربع قرن قادم"


الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف
أستاذ الإحصاء السكانى المتفرغ - والمدير الأسبق للمركز الديموجرافى
الأستاذ الدكتور / مجدي عبد القادر
المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافى
الدكتورة / منى عبد العال سيد دسوقى
أستاذ التنمية الإقليمية المساعد - مركز التنمية الإقليمية - معهد التخطيط القومى

تحرير
ا.د.مصطفى أحمد مصطفى
المشرف العام منسق السيمينار

مراجعة
ا.د.فادية محمد عبد السلام
مدير معهد التخطيط القومى

إعداد
د.منى دسوقى

متابعة
د. أمانى الريس
د. بسمة الحداد



يونية ٢٠١٠

# معهد التخطيط القومي

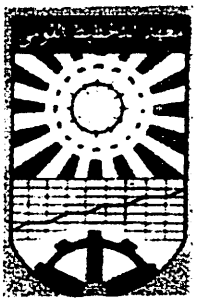

موجز ندوات ٢٠٠٩/٢٠١٠

لقاءات الثلاثاء – سيمينار معهد التخطيط القومي

"التنمية في مصر– القضايا المُلحَة والمستقبل"

الحلقة السابعة : ١٥ يونية ٢٠١٠

## السكان والمكان : الإطار الديموجرافى والاجتماعى والاقتصادى فى ربع قرن قادم


الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف

أستاذ الاحصاء السكاني المتفرغ – والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي

الأستاذ الدكتور /مجدي عبد القادر

المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافي

الدكتورة/ منى عبد العال سيد دسوقي

أستاذ التنمية الاقليمية المساعد– مركز التنمية الاقليمية – معهد التخطيط القومي

**تحرير**

ا.د. مصطفى أحمد مصطفى

المشرف العام منسق السيمينار

**مزاجعة**

ا.د. فادية محمد عبد السلام

مدير معهد التخطيط القومى

**إعـــــــــداد**

د. منى دســـوقى

**متابعـــة**

د. أمانى الريـــس

د. بسمة الحـــداد


يونية ٢٠١٠

# الندوة السابعة لسيمينار الثلاثاء موسم ٢٠٠٩ /٢٠١٠
## "التنمية في مصر- القضايا المُلِحَة والمستقبل"

## السكان والمكان : الإطار الديموجرافي والاجتماعي والاقتصادي في ربع قرن قادم


**الأوراق الخلفية : الأستاذ الدكتور /مجدي عبد القادر**

المستشار المتفرغ بالمركز الديموجرافي

**الدكتورة/ منى عبد العال سيد دسوقي**

أستاذ التنمية الاقليمية المساعد- مركز التنمية الاقليمية – معهد التخطيط القومي

**التعقيب والمناقشة والحوار : الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف**

أستاذ الاحصاء السكاني المتفرغ – والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي


**كلمة : أ.د. مصطفى أحمد مصطفى المشرف العام منسق السيمينار:**

بدأت الحلقة السابعة من لقاءات الثلاثاء، سيمينار معهد التخطيط القومي لموسم ٢٠٠٩ /٢٠١٠، بتقديم أ.د. مصطفى المشرف العام منسق السيمينار للحلقة السابعة؛ مرحباً بالسادة الحضور، والترحيب الحار بالأستاذ الدكتور هشام مخلوف، والثناء عليه ، والإشادة بالخدمات والتسهيلات التي كان يوفرها لأبناء الوطن ، حينما كان يشغل منصب الملحق الثقافي بلندن ، والترحيب بالسادة المتحدثين الدكتور مجدي عبد القادر ، والدكتورة منى دسوقي؛ كما خص بالتحية والتقدير الأستاذة الدكتورة فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي، ثم تابع قائلاً : يسعدنا اليوم أن نتواصل مع حلقات لقاءات الثلاثاء، سيمينار معهد التخطيط القومي موسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ تحت مظلة "التنمية في مصر- القضايا المُلِحَة والمستقبل"، نتابع في الحلقة السابعة والأخيرة لهذا الموسم؛ موضوع : " السكان والمكان : الإطار الديموجرافي والاجتماعي والاقتصادي في ربع قرن قادم " .

وعرض كلمة ومقدمة للتمهيد لموضوع الحلقة جاء بها :

عندما نسمع كلمتي السكان والمكان يقفز إلي أذهاننا في مصر هذا التوازن المفقود بين الموارد والسكان ، والإنتشار على رقعة الوطن، وكذلك خلل الأطر الديموجرافية الاجتماعية الاقتصادية؛ مع سيناريوهات عديدة بين متشائم ومتفائل لتلك المؤشرات ، التي نحاول بها قياس واقعنا الحاضر ، أملاً في مستقبل أفضل من أجيال ، تظل في علم الغيب مع ما تشكله العلاقة بين السكان والموارد ، حيث إننا نمثل وضعاً لا مثيل له في أي مكان آخر من العالم.

فالمؤشرات الديموجرافية تشير الى أن سكان مصر قد تضاعفوا خلال قرنين من الزمن ٢٥ مرة – وما تزال معدلات النمو السكاني في المحروسة مرتفعة وتفوق المعدلات العالمية. وفي ظل هذا النمو بوجه عام ، يحلو للبعض ترديد أن التزايد السكاني هو السبب الرئيسي لما تعانيه مصر من مشاكل، وهو الذي يحرمنا من جني ثمار التنمية ، وعدم شعور الأغلبية بتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. والحقيقة أن الأمر لا يتوقف عند حدود التزايد السكاني؛ بل يفاقم الأوضاع المتردّية أن هذا التزايد ينحصر في مساحة جِد ضيقة من أرض الوطن ، بشكل يفوق قدرة هذا الحيز الضيق عن إستمرار وتيرة استيعاب هذا التدفق البشري .

والأمر الأكثر خطورة وبروزاً الآن هو أن الموارد الطبيعية بشكل عام، والأرض والمياه بشكل خاص ، تتعرض لقدر كبير من الفقد والتدهور عاماً بعد عام؛ بل ويوماً بعد يوم، بما يؤدي الى نضوب هذه الموارد أو عدم صلاحيتها لاستمرار الحياة عليها في الأمد المنظور.

يقول الراحل جمال حمدان في أوراقه الخاصة ، منذ أكثر من عقدين مضت : "مصر اليوم إما القوة أو الإنقراض، إما القوة أو الموت، فالمتغيرات أخذت تضرب في صميم الوجود المصري، فالأرض أصبحت معّرضة للتآكل الجغرافي لأول مرة في التاريخ كله والى الأبد، مغلقة بيولوجياً بلا صرف، لاتتجدد مياهها أو تربتها، وأضحت بيئة تلوث نموذجية. وبعد أن كانت مصر سيدة النيل ، ظهر لها منافسون

ومطالبون ومدعون بحقوق، رصيدها المائي أصبح ثابتاً ومحدوداً، بلغ سكانها ذروة غير متصورة ، بينما القاعدة الأرضية والمائية في ثبات أو إنكماش أو إنقـــراض ، بعد أن تعدى عامل السكان إمكانات الأرض، وهو لا يتجاوز إمكاناتهـــا فحســـب ، وإنما يقلصها بقدر ما يتوسع إسكاناً في المدن والقرى والطرق، حتى سيأتي اليـــوم الذي تطرد فيه الزراعة تماماً من أرض مصر، لتصبح كلها مكان سكن، دون مكان عمل؛ أي دون زراعة؛ أي دون حياة، لتتحول كلها في النهاية من مكان سكن على مستوى الوطن الى مقبرة بحجم الدولة. مع كل هذه الإنكماشـــات الداخليـــة أتـــت الكوارث الخارجية بالجملة، وأصـــبحت المتغيـــرات الداخليـــة تخـــرب المكـــان، والمتغيرات الخارجية تخرب المكانة ....." .

وتظل كلمات الراحل جمال حمدان مبصرة ومحذرة...

ورغم هذا القدر الكبير من النظرة التشاؤمية؛ إلا أنه يعبر عن حقـــائق قـــد تكـــون صادمة ، طالما استمرت أو تفاقمت هذه الأوضاع، وما لم تتغير في وقت قريب .

وفي حوارنا ونقاشنا اختلافاً واتفاقاً نتمنى أن نستزرع أملاً ، وأن نحفز هممـاً ، وأن نستحث عملاً وجهداً ، من أجل مستقبل الوطن وأجياله القادمة في علم الغيب ، نأياً بنا عن غيبوبة حالة بنا ، في ظل النافذة الديموجرافية ، التـــي يمكـــن أن تعطـــي الأوضاع فرصة تاريخية لن تتكرر.

**وكل ذلك يتوجب اهتماماً في طرحنا ومناقشاتنا يتوجه الى :**

- الاسقاطات السكانية في ربع قرن قادم باحتمالاتها المتشائمة والمتفائلة .
- توقع توزيعات السكان على أرض الوطن في ربع قرن قادم وامكانات توسيع الانتشار على رقعة الأرض .
- التغيرات الديموجرافية الاجتماعية وانعكاساتها على الزيادة السكانية ، وهيكل المهن المطلوب توفيرها من أجل ترصين تنمية حقيقية وشاملة .

- التغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على الانتشار السكاني ، وفكرة العزل الاجتماعي والإرتباط بفكر شبكات الخدمات والمرافق والبنية الأساسية .
- الخروج إلى المجتمعات والأراضي الجديدة ، وآليات تنفيذ ذلك في مصر في ربع قرن قادم.

واضاءات كثيرة مطلوب أن تزيح ضباباً كثيفاً أمام بصائرنا ، وأن تبصرنا وتحذرنا وتبث أملاً ورجاءاً ورشداً في قراراتنا وآدائنا ومستقبل أجيالنا ، ليبقى وطننا دائماً عظيما مؤهلاً بعقوله . أن يبقى دائماً داخل التاريخ متفاعلاً وفي قلب جغرافية العالم فاعلاً.

**بعد ذلك، دعى منسق السيمنار السادة الحضور الوقوف دقيقة ترحماً بالدعاء على روح الأستاذ الدكتور محمود فرج الذي كان مقدراً ومخططاً أن يكون أحد متحدثي هذه الحلقة ولا راد لقضاء الله .**

ثم أنهى الأستاذ الدكتور منسق السيمينار كلمته قائلاً: الآن أقدم لكم الأخت الفاضلة الأستاذة الدكتورة فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي في كلمة ترحيب واضاءة أيضاً على بعض الموضوعات والقضايا التي تتعلق بحلقة اليوم.

استهلت **الأستاذة الدكتورة/فادية عبد السلام – مدير معهد التخطيط القومي** ، الحديث بذكر اسم الله الرحمن الرحيم ، ثم أضافت؛ أود أن أحيي ضيفنا الكريم الديموجرافي المخضرم والمدير الأسبق للمركز الديموجرافي الأستاذ الدكتور/ هشام مخلوف، ومعي الآن كتابه "سكان مصر في القرن العشرين" ، الذي يرصد بالبحث والتحليل تطورات أحوال السكان في مصر على مدى قرن.

كما أحيي وأرحب بالزميل العزيز الدكتور مجدي عبد القادر، وزميلتي العزيزة الدكتورة منى عبد العال دسوقي.، وأساتذة المعهد الأجلاء، وجميع الزميلات والزملاء والحضور الكريم .

**وبدأت كلمتها قائلة؛** ونحن الآن بصدد تناول قضايا التنمية في الربع قرن القادم يمكن أن نتعرض للظلال السابقة للسكان والمكان ، حتى نتعرف على أبعاد هذه القضية في القرن المنصرم؛ حيث أن مصر لا زالت تمر بالمرحلة الثانية من مراحل التطور الديموجرافي؛ والواقع أنه لا ينظر للزيادة السكانية كمشكلة في حد ذاتها، وإنما ينظر اليها في ضوء التوازن بين السكان والموارد ، فهناك الكثير من الدول ترتفع فيها الكثافة السكانية ، ولكنها لا تعاني من مشكلة سكانية ، لأنها حققت توازناً بين السكان والموارد. إن مصر شهدت انخفاضاً في معدلات الإنجاب الكلية؛ إلا أنه رغم انخفاض معدلات الإنجاب ، فإن التزايد السكاني سوف يستمر في الزيادة لفترة طويلة ، حتى بعد الوصول الى معدلات الإحلال، وذلك لتزايد عدد النساء في سن الإنجاب ( كنتيجة لزيادة المواليد السابقة ) من الجيل السابق اللائي سوف ينجبن. هذا التحدي سوف يؤدي الى إطالة أمد التحول الديموجرافي ، ويضيف إلى التحديات اللازمة للاستثمار في بناء قدرات وتأهيل الشباب للدخول في سوق العمل. وهذا ما يطلق عليه النافذة السكانية أو الفرصة السكانية، حيث يقع نحو ٤٠ ٪ من السكان في المرحلة الإنجابية والإنتاجية ؛ ومن الوجهة الاقتصادية فإن وجود نسبة كبيرة من السكان في هذه المرحلة يمثل ثروة لا يستهان بها ، لاسيما في ظل الأزمات الإقتصادية الحالية، والدراسات كثيرة في هذا الصدد.

يبقى أن نتحدث عن السكان والمكان، وبغض النظر عن التوزيع الديموجرافي للسكان ، فإن التعداد العام الذي يجاوز ٧٨ مليون نسمة ، يستلزم من أجل البقاء حصة مائية لا يقل قدرها عن ٧٨ مليار متر مكعب من المياه سنوياً للوفاء بالحاجات الأساسية من المياه، أي أن يكون للفرد نصيباً يقدر بنحو ١٠٠٠ متر

مكعب من المياه سنوياً، يضاف اليه مقدار إضافي للقيام بالعمليات التنموية؛ حيث لا تنمية بدون مياه، وإذا أخذنا في الإعتبار أن نصيب مصر من مياه النيل المحدد الأول للتنمية أو للحياه يصل الى ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً؛ فإن نصيب الفرد يقل عن ٦٠٠ متر مكعب من المياه سنوياً للفرد . وقد ظهرت هذه المشكلة على السطح في الآونة الأخيرة ، بعد أن أعلنت دول المنبع السبعة تخليها عن الاتفاقيات بهذا الصدد. وبدلاً من أن تحاول مصر زيادة حصتها السنوية من المياه، أصبحنا مهددين بنقص الحصة السنوية عن ال ٥٥ مليار متر مكعب، وكما كان متوقعاً ؛ فإن صراعات المياه ستبدو هي السمة الغالبة في المرحلة القادمة.

الحضور الكريم؛ لا تقتصر المشكلة السكانية في مصر على الزيادة السكانية فقط، بل تشمل أيضاً التوزيع العمري للسكان ، والنمط الحضري العشوائي ، وما يرتبط به من تدني الخصائص البشرية متمثلة في : إرتفاع معدلات الأمية بين النساء، وعمالة الأطفال، وغيرها من الخصائص . كل هذه المسائل المتعلقة بالزيادة السكانية لها تبعاتها السيئة على سوق العمل، على الادخار، والاستثمار والاستهلاك؛ ومن ثم التنمية الاقتصادية برمتها.

هناك عدد آخر من القضايا قد تطفو على السطح في الفترة الراهنة؛ ألا وهي قضية الهجرة إلى الغرب ، لا سيما في ظل التزايد السكاني لدول مثل مصر، وما يقابله من النمو السكاني السلبي في الغرب ، مقروناً بالتوزيع العمري المسن؛ مما يترتب عليه إتجاه مغاير في دول الغرب نحو الهجرة الوافدة لسد العجز في العمالة ، وما يتبعها من تبعات اجتماعية واقتصادية. هذه وغيرها من القضايا قد تشكل القضايا الراهنة والمستقبلية المتعلقة بالسكان ، وتصبغ القضية السكانية بالصبغة الاقتصادية. كل هذه التأثيرات تتطلب أساليب مبتكرة لمواجهة المشكلة سواء على مستوى التشريعات – الحوافز – الإعلام – منظمات المجتمع المدني ..... إلخ ولذلك لا بد من إعادة النظر في البرامج وخطط العمل المطّبقة لتكون أكثر واقعية لتحقق

الاستفادة من فرصة النافذة الديموجرافية بما يضمن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**وقد أنهت كلمتها قائلة :** وإنني إذ أتمنى للحاضرين حواراً مثمراً من أجل قضايا التنمية في مصر؛ أتمنى أن يخرج السيمينار بمزيد من المقترحات البناءة في إتجاه تقديم حلول واقعية لرسم سياسة سكانية جديدة.

**شكر الأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى – أ.د. فادية عبد السلام مديرة المعهد ، على تلك الاضاءات والتعميق للموضوع ، للمساهمة في فتح مجالات للنقاش والحوار أكبر وأوسع، وكذلك بما سيتم إضافته من محدثي الحلقة ، ثم قام بتقديم الدكتور/ مجدي عبد القادر – لإلقاء كلمته .**

وبدأ في عرض موضوع : "السكان والمكان الإطـــار الـــديموجرافى الاجتمـــاعى والاقتصادى فى ربع قرن قادم" ، علي النحو التالي :

- يمثل التوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان أحد الأبعاد الثلاثـــة الرئيســـية للمشكلة السكانية فى مصر، بالإضافة إلى النمو السكانى السريع، وانخفـــاض مستوى الخصائص السكانية، كما تم بلورتها فى إطار السياسة القومية للسكان التى صدرت فى عام ١٩٧٣.

ويتمثل التوزيع الجغرافى غير المتوازن فيما يلى:

- رغم ان المساحة الكلية لمصر تزيد قليلا عن مليون كيلـــومتر مربـــع إلا ان المساحة المأهولة لم تتجاوز ٥,٥% حتى نهاية القرن الماضى، ثم زادت الى حوالى ٧,٨% حالياً.
- طبقاً لبيانات آخر تعداد فى مصر يعيش ٩٨,٢% من السكان فى مساحه لا تتجاوز نسبتها ٧,٨% بينما يتوزع ١,٨% من السكان على ٩٢,٥% من المساحة الكلية.

- طبقاً لبيانات التعداد الاخير لعام ٢٠٠٦ تبلغ الكثافة السكانية حسب المساحة المأهولة حوالى ٧٣ فرد فى الكيلو متر المربع، بينما ترتفع إلى حوالى٩٢٥ فرد حسب المساحة المأهولة (أكثر من أثنى عشر ضعفاً).
- تزداد الكثافة السكانية فى المدن الكبرى وعواصم المحافظات بصورة غير مسبوقة ، مما يجعل تلك المدن تئن من مشاكل اجتماعية واقتصادية متفاقمة، فضلا عن عدم وفاء البنيه الأساسية لاحتياجات السكان فى تلك المدن وفى الحضر بصفه عامة.

**ثم عرض الاسقاطات السكانية في ربع قرن قادم فيما يلي :**

- **من المتوقع أن يزيد عدد السكان في مصر طبقاً لأحدث اسقاطات سكانية خلال ربع القرن ٢٠٠٧ – ٢٠٢٢ بحوالي ٢٩،٨ مليون نسمة بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤٠% مقارنة بسنة الأساس.**
- تمثل تلك الزيادة ضغط سكانى مرتفع على التجمعات السكانية القائمة بالحضر والريف من جميع المحافظات فى مختلف مناحى الحياة .

من المتوقع أن تكون الكثافات السكانية طبقاً للمساحات المأهولة بالمليون نسمة ، ونسب الزيادة بها حتى عام ٢٠٣٢ كما يلي :

| المحافظة | ١٩٨٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٢٢ | ٢٠٣٢ | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٣١٨٧٣ | ٤١٣٢٩ | ٥١٣٠٦ | ٥٥٥٣٧ | ٣٤ |
| الاسكندرية | ١٧٤٧ | ٢٤٧٨ | ٣٢٦١ | ٣٦١٧ | ٤٦ |
| بورسعيد | ٣٠٤ | ٤٣٦ | ٥٣٥ | ٥٧٧ | ٣٢ |
| السويس | ٣٦٤ | ٥٧ | ٧٤ | ٨١ | ٤٢ |
| دمياط | ١١٠٧ | ١٦٥٥ | ٢٠٨٠ | ٢٢٦٧ | ٣٧ |
| الدقهلية | ١٠٠٤ | ١٤٥٣ | ١٧٥٨ | ١٨٦٩ | ٢٩ |
| الشرقيه | ٧١٧ | ١١٣٤ | ١٤٧٥ | ١٦٤٠ | ٤٥ |
| القليوبية | ٢٣٤٥ | ٣٩٩٧ | ٥١٦٤ | ٥٧٢٦ | ٤٣ |
| كفر الشيخ | ٤٨٣ | ٧٠٧ | ٨٦٢ | ٩١٣ | ٢٩ |
| الغربية | ١٤٨٥ | ٢٠٨٧ | ٢٥٤٦ | ٢٧٠٨ | ٣٠ |
| المنوفية | ٩١٢ | ١٣٥٨ | ١٦٤٩ | ١٧٥٩ | ٢٩ |
| البحيرة | ٤٦٨ | ٦٩١ | ٨٣٣ | ٨٧٩ | ٢٧ |
| الإسماعيلية | ١٠٨ | ١٨٩ | ٢٦٤ | ٣٠٦ | ٦٢ |
| الجيزة | ٣١٢٨ | ٥٣٢٥ | ٧١٥٧ | ٨٠٩٧ | ٥٢ |
| بنى سويف | ١٠٥٨ | ١٦٩٥ | ٢٢٠٣ | ٢٤٦٠ | ٤٥ |
| الفيوم | ٨٣٦ | ١٣٧٢ | ١٨٠١ | ٢٠١٩ | ٤٧ |
| المنيا | ١٠٩٧ | ١٧٥٦ | ٢٣٤٣ | ٢٦٦٢ | ٥٢ |
| أسيوط | ١٤٠٨ | ٢٢١٤ | ٢٩٦١ | ٣٣٥٧ | ٥٢ |

**وتوضح البيانات** ؛ أن الكثافة السكانية تزداد في المدن الكبرى بصورة غير مسبوقة تجعلها تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية ، كما تمثل تلك الزيادات ضغط سكاني مرتفع على التجمعات السكانية القائمة بالحضر والريف فتتسبب في :

- اختناق المرافق العامة وتلوث البيئة .
- زحف المباني على الأرض الزراعية .
- انتشار المناطق العشوائية ( يوجد نحو ٨٧٠ منطقة عشوائية بمصر طبقاً لبيانات ٢٠٠٧ تضم نحو ٣٩ % من سكان الحضر .
- اختلال التوزيع الجغرافي للسكان .
- ارتفاع معدلات البطالة .

وأنهى كلمته قائلاً : ما سبق يوضح ضرورة توفير آليات لإعادة توزيع السكان ، طبقاً للمساحات المتوفرة ، والخروج للمجتمعات الجديدة ، وسياسات وبرامج للتوطين ، وربط العمل بالإقامة . وقف التوسعات الصناعية والإنتاجية في المناطق القديمة وقصرها على المناطق غير المأهولة والظهير الصحراوي.

**شكر الأستاذ الدكتور / مصطفى أحمد مصطفى الدكتور / مجدي عبد القادر ؛ ثم دعى الدكتورة / منى دسوقي لإلقاء كلمتها.**

بدأت دكتورة منى كلمتها بتقديم التحية للأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام – مدير المعهد ، والأستاذ الدكتور مصطفى أحمد مصطفى منسق السيمينار ، والأستاذ الدكتور هشام مخلوف، ورحبت بالسادة الحضور ، ثم بدأت في عرض موضوع " **السكان والمكان الإطار الاقتصادي والديموجرافي في ربع قرن قادم**" ، حيث جاء بالعرض ؛

- تتميز مصر بوجود تباين شاسع بين المناطق الجغرافية المتمثلة في وادي النيل والدلتا ذوي الكثافة السكانية العالية ، وباقي أنحاء البلاد المأهولة ببعض السكان في أماكن متفرقة، أو تلك المناطق غير المأهولة على الإطلاق لقحولة أرضها الصحراوية .

- توزيع السكان على المكان في مصر بعد هام من أبعاد المشكلة السكانية ؛ حيث يتركز السكان في مصر في الدلتا والشريط الضيق على جانبي نهر النيل ، مما أفرز نتائج وأثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة . فقد ارتفعت الكثافة السكانية في المساحة المأهولة ارتفاعاً شديداً نتيجة النمو السكاني، ونتيجة النزوح لفترات طويلة من الريف الى الحضر .
- لا تقف أبعاد المشكلة السكانية عند معدل النمو السكانى، بل يضاف إليها أسلوب أو نمط توزيع السكان، بحيث يجب أن يكون هناك توزيعاً جغرافياً متوازناً بين الاقاليم المختلفة للدولة. كذلك فإن أحوال السكان من حيث التعليم والصحة والبطالة والاتصال بالمرافق الأساسية وغير ذلك من الخصائص السكانية تمثل البعد الثالث من أبعاد المشكلة السكانية.

فالتوزيع الجغرافي للسكان على أرض مصر غير متوازن حيث يقترب عدد سكان مصر من ثمانين مليوناً ، ويقدر معدل النمو السكاني السنوي بنحو ٢ % سنوياً، ويعيش نحو ٩٥ % من السكان على نحو ٧ % من مساحة أرض مصر المقدرة بحوالي مليون كيلو متر مربع من الأرض ، مما يشير إلى أن التوزيع الجغرافي للسكان في مصر ، هو أهم أبعاد المشكلة السكانية، وإذا أضفنا أن التنمية العمرانية عنصر فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاسراع بمعدلاتها ، فالنتيجة أن زيادة معدل النمو السكانى مع التوزيع غير السليم للسكان ينعكس سلباً على أحوال السكان ، من حيث التعليم والصحة والبطالة والاتصال بالمرافق الأساسية وغير ذلك، الأمر الذى يجعل مصر تعانى من ظاهرة تدني الخصائص السكانية. يضاف إلى ذلك أن مصر لم تهتم الاهتمام الكافي بالبعد المكانى كأحد أبعاد التنمية، لذا يتطلب الأمر مزيداً من التركيز على البعد المكانى كبعد هام ومؤثر فى عملية التنمية الاقتصادية. فنظراً لأن الأرض المستخدمة فى مصر محدودة ، ومعدلات النمو السكانى فيها مرتفعة، فسوف يؤدى ذلك التوزيع غير السليم إلى زيادة حدة

المشكلة الاقتصادية ، وتباطؤ التنمية الاجتماعية والبشرية، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى شكل التوزيع الجغرافى للسكان ومحاولة البحث عن هيكل مكانى متوازن لا يشكل إعاقة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كثافة السكان و نوعياتهم و مستوياتهم لها تأثيراتها على معدلات النمو والتطوير والتغير فى المجتمع ، أكثر المحافظات كثافة للسكان بالنسبة لإجمالي المساحة؛ محافظة القليوبية(٣٨٦٣,٦ فرد/كم٢) ثم القاهرة(٢٦١٠,١ فرد/كم٢) ، فالغربية(٢٠٩٨,٢ فرد/ كم٢ )، ثم محافظة الاسكندرية (٢٠٩٨,٢ فرد/ كم٢). بينما أقلها كثافة هما محافظتي أسوان (١٩,٣ فرد٢/كم ) ، والسويس(٥٨,٢ كم٢ ).
- إرتفاع معدل نمو السكان بشكل أسرع من معدل نمو الموارد يؤثر سلبياً على الخصائص السكانية. فالزيادة السكانية على المستوى القومى والاقليمى تؤدى إلى زيادة فى أعداد من هم فى سن التعليم ، ولا يقابلها زيادة مماثلة فى الخدمات التعليمية بسبب نقص الموارد المخصصة للانفاق على التعليم، مما يؤدى إلى العديد من المشاكل مثل عدم القدرة على استيعاب المدارس للأعداد المتزايدة من الأطفال، وارتفاع الكثافة فى الفصول، وارتفاع معدل التلاميذ لكل مدرس كما يترتب على الزيادة السكانية زيادة نسب التسرب من التعليم الابتدائى وارتفاع نسبة الأمية.
- تؤثر الكثافة السكانية على نوعية الخدمات الصحية، وقدرة الدولة على نشرها فى جميع القرى والمناطق العشوائية. وتدفع الزيادة السكانية السكان إلى ترك المحافظات المكدسة بهم، وتأسيس مناطق سكنية على حدود المناطق الحضرية وخاصة القاهرة التى أصبحت تضم أكبر عدد من المناطق العشوائية المحرومة من الخدمات الإنسانية. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أعداد الأسر الفقيرة وكذلك معدلات البطالة .

- تعاني المحافظات ذات الكثافات العالية المكتظة بالسكان من مشكلات عديدة مثل: ارتفاع وندرة الأرض - تحول نظام إيجار المساكن إلى التمليك - تدفق الهجرة من الريف إلى المدن - ظهور أحزمه الفقر حول المدن الكبرى - مشكلات في كفاية فرص العمل والتشغيل -الاستهلاك والاستثمار والادخار - مشكلات في كمية ونوعية خدمات التعليم والصحة والاسكان والمواصلات وغيرها .

وتتأثر العوامل السابقة ببعضها وتؤثر على بعضها البعض، فالفقر مرتبط بالتعليم ، والبطالة مرتبطة بهما ، وبقدرة الاقتصاد فى الدولة على خلق فرص عمل وتشغيل العاطلين، وكل ذلك مرتبط بالأعداد المتزايدة للسكان والتى تؤدى إلى الحاجة لتوجيه قدر أكبر من الاستثمارات لقطاع الخدمات لتلبية احتياجات السكان منها بدلاً من توجيهها إلى قطاع الإنتاج.

- كذلك تعتبر العشوائيات أحد مظاهر تدنى الخصائص السكانية والتى يكون لها آثار كبيرة ذات أبعاد متعددة اجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية وأمنية. وتعتبر المناطق العشوائية مناطق أنشئت دون تخطيط على أراضى يملكها أهالى ، أو مغتصبة من أملاك الدولة. ولقد انتشرت تجمعات الاسكان العشوائى على أطراف المدن والقرى فى البداية ، ثم تسربت تدريجياً إلى ضواحي المدن والقرى ، ثم إلى داخلها لتكون المناطق العشوائية، وتفتقر هذه المناطق للخدمات الصحية والتعليمية والنقل وكذلك الخدمات الأمنية. وتتسم المناطق العشوائية بانخفاض المستوى التعليمى لسكانها وارتفاع نسبة الأمية، وتتميز بأن أغلب سكانها من مجدودى الدخل أو يعيشون تحت مستوى الفقر، حيث إن معظمهم عاطلون أو يعملون فى مهن هامشية، بالإضافة لتداخل الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدمية ، مع عدم توافر الأسواق الكافية لتوزيع منتجاتهم. وتتصف هذه المناطق العشوائية بزيادة الكثافة السكانية نتيجة ارتفاع معدلات النمو

السكانى بهذه المناطق ، وارتفاع متوسط حجم الأسرة، إلى جانب سوء الحالة الصحية لسكانها ، نتيجة النقص الشديد فى الخدمات الصحية، وكذلك ضعف الأحوال المعيشية للمرأة فى هذه المناطق وتردى حالة الأطفال بها.

**ثم انتقلت لتوضيح التوزيع المكاني لبعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية قائلة :**

هناك ارتباط بين المكان وبين الظواهر أو الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان ؛ فمثلاً:

**١- هناك ارتباط بين ظاهرة الأمية والمحافظة التي تقع فيها الظاهرة**

حيث توضح البيانات أن معظم المناطق والتى تعتبر بؤراً ساخنة لنسب أمية عالية تتركز فى الصعيد وخاصة محافظات أسيوط وسوهاج وقنا .

بينما المناطق ذات نسب الأمية الأقل تعتبر بؤراً باردة تقع معظمها تقريباً فى محافظات الدلتا.

**٢- يوجد ارتباط بين ظاهرة البطالة والمكان**

حيث يتضح وجود أماكن ذات معدلات بطالة عالية ، والتى يمكن اعتبارها بؤراً ساخنة تشير إلى وجود مشكلة حقيقية تستوجب توجيه النظر اليها. و معظم هذه المناطق تقع فى محافظتي قنا و أسوان بالجنوب ، وبعض مراكز فى محافظة الشرقية ، ومحافظة المنوفية مثل قسم شبين الكوم . بينما تشير البيانات الى أن هناك مناطق تقل فيها قيم معدلات البطالة ، وتعتبر بؤراً باردة وتقع معظمها تقريباً فى محافظتى الفيوم وبنى سويف .

**مع التأكيد على أن** رفاهية الانسان والتنمية الاقتصادية كلاهما يعتمدان على خلق فرص عمل منتجة للعاطلين عن العمل ، وللأعداد الكبيرة التي تدخل إلى سوق العمل. وغالباً ما تتلازم البطالة مع الكثير من الأمراض الاجتماعية المتأزمة

كالأمية ، وتردي أوضاع النساء ، وسوء التغذية ، والتعرض للمخاطر البيئية ، وعدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية مع الفقر. ومن افرازات هذه العوامل زيادة معدلات الخصوبة ووفيات عالية ، وانتاجية اقتصادية منخفضة، كما أن الفقر وهو النتيجة الحتمية للبطالة ، يتلازم ايضاً مع التوزيع الجغرافي غير المتكافيء للسكان. لذلك يعتقد أن الحد من البطالة سوف يبطيء النمو السكاني ، والعكس صحيح. فإبطاء النمو السكاني سوف يخفض معدلات الإنجاب ، وبالتالي يخفض حجم الآجيال الشابة ، وتسارع النمو في القوى العاملة. ومن جهة أخرى فإن البطالة والفقر متلازمان ايضاً مع الإنتاجية والدخل ومستوى المعيشة.

وإذا ربطنا تدني خصائص العاطلين عن العمل بمستوى ونوعية وجودة التعليم ، ونقص المهارات ، وقلة التخصص اللازمة لسوق العمل الحديث، وابتعادهم عن شروط ومواصفات النموذج النظري للسوق ، والذي يعني سوق المنافسة التامة لعنصر العمل، فضلاً عن تحجر التركيب الاجتماعي ، والجهل التكنولوجي والمعلوماتي ، وعدم المعرفة الكاملة بوضع واحوال السوق من قبل المنظمين له (العارضين والطالبين لعنصر العمل) وتفاعل تلك العوامل فيما بينها ، يترتب عليه القصور في امكانية تأمين المكسب الأمثل ، والاستخدام الكامل لعنصر العمل ، والذي يتسم من ناحية أخرى بتدني عوائده ، وانخفاض إنتاجيته في بعض الأنشطة الاقتصادية. كذلك سوء توزيع العمالة وعدم التوزيع بصورة متعادلة على مختلف القطاعات العاملة في النشاط الاقتصادي ، حيث غالباً ما يتركز ولكن في النشاطين الزراعي والخدمي، على حساب قطاعي الصناعة والتجارة ، وكل ذلك يوضح مدى تعقد المشكلة .

٣- **تعتبر معدلات وفيات الرضع والأطفال من المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية في المكان** ، كما تعد **تعد وفيات الرضع** أحد أهم العوامل المؤثرة في تركيب السكان ، فضلا عن أن حدوثها يمثل هدراً للموارد البشرية. بالرغم من

إنخفاض معدل وفيات الرضع فى مصر من ٧٣ إلى ٢٥ لكل ألف مولود خلال الفترة بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٨ محققا نسبة إنخفاض قدرها ٦٦ ٪ ، إلا أن التوزيع المكاني للظاهرة يشير الى تباين وجودها بين المحافظات، فنجد أن" دمياط(١١,٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي) ، البحيرة(١٢,٢) ،كفر الشيخ (١٣,٦)، الجيزة (١٥,٦)، هم أقل المحافظات معاناة من وفيات الرضع .. بينما محافظات؛ أسيوط (٣٩,٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي) والمنيا(٣١,٣) ، والقاهرة(٣٠,٦)، وبني سويف(٢٨,٩)، وسوهاج (٢٧,٦) بهم أعلى معدلات وفيات رضع"

٤- **وترتبط معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بالمكان "فأعلى معدل لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة** يتواجد في محافظات؛ الغربية ثم القاهرة ، فالمنوفية وتليهم البحيرة، بينما أقل معدل لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة يظهر في محافظات الوجه القبلي أسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان".

٥- **وترتبط معدلات المواليد الخام** بالمكان ايضاً؛ فقد بلغ المعدل المذكور ٢٥,٨ مولود لكل ١٠٠٠ نسمة لإجمالي الجمهورية، بينما . اتضح أن أقل المحافظات من حيث معدل المواليد الخام هما محافظتي أسوان(١٩,٩) والأقصر(٢٤,٢)، في حين؛ أعلى معدلات للمواليد الخام تظهر بمحافظات الإسماعيلية(٣٠,٧) ، دمياط(٣٠,١)، الفيوم(٢٩,٩)، أسيوط(٢٩)، بني سويف،(٢٨,٦)، والقاهرة (٢٨,٥).

٦- **كذلك توجد علاقة توضح ارتباط معدل وفيات الأمهات بالمكان ؛ حيث نجد أن معدل وفيات الأمهات على المستوى القومي** قد إنخفض من ١٧٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي ؛ وقت الدراسة القومية الأولى لوفيات الأمهات في عام ١٩٩٣/٩٢ الى ٨٤ لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي **وقت الدراسة القومية الثانية عام** ٢٠٠٠ ، وظهرت أعلى معدلات لوفيات الأمهات بمحافظات؛ الأقصر(٩٤ لكل ١٠٠٠ ولادة

حية)، و الإسكندرية(٧٣ لكل ١٠٠٠ ولادة حية)، ، أسوان(٨٥ لكل ١٠٠٠ ولادة حية) ، المنيا(٨٥ لكل ١٠٠٠ ولادة حية)، ، بينما أقل معدلات لوفيات الأمهات ظهرت بمحافظات البحيرة، كفر الشيخ، أسيوط، بني سويف وسوهاج ( ٤٦، ٦٠، ٦٢،٦٥،٦٩ ) .

٧- **ويتضح ارتباط حجم الأسرة بالمكان** ؛ حيث تراوح متوسط حجم الأسرة في محافظات مصر ما بين ٣,٩ ، ٤,٧ ، حيث بلغ الحد الأدنى في محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة ودمياط والدقهلية ٣,٩ فرد . بينما تراوح مابين ٤,٥ ، و٤,٧ في محافظات ؛ بني سويف، الفيوم، المنيا ، أسيوط، سوهاج، قنا.

٨- **و هناك تبايناً شديداً في عدد الأطباء المتوفرين لتقديم الخدمة الصحية للسكان** من محافظة لأخرى، حيث يتراوح متوسط عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ فرد ما بين نحو ٢٦ طبيب في محافظة بور سعيد ، الى نحو أربعة أطباء فقط لكل عشرة ألاف فرد في محافظة الفيوم.

٩- **كذلك هناك فروق فى مستويات الدخل بين المحافظات والاقاليم المختلفه بصورة واضحة**. فباستخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعادل حسب القوة الشرائية للدولار كمعبر عن متوسط دخل الفرد، نجد أن أعلى متوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحظى به سكان محافظة بور سعيد (٩٠٧٠,٣ جنيه)، ثم القاهرة (٧٦٢٢,٦ جنيه)، فمحافظة السويس (٦٨٦٤,٩ جنيه)، ثم تأتي محافظة الإسكندرية في الترتيب الرابع (٦٠٤٧,٤ جنيه)، ويليها محافظة دمياط (٤٦٨٦,٢ جنيه سنوياً). كما يتضح أن أدنى المحافظات دخلاً هم محافظات؛ سوهاج(٢٤٥٧,٦ جنيه) التي تأتي في الترتيب الأخير، ويليها بني سويف (٢٤٩٧,٣ جنيه)، ثم الفيوم (٢٧٠٨,٥ جنيه)هذه الفروق تؤدى إلى تركز

السكان فى بعض المناطق نتيجة لتركز الدخل داخل تلك المناطق، وهذا يؤدى بدوره إلى تركز الاستهلاك أيضاً.

**وتتباين نسب العمالة بأجر من إجمالي القوة العاملة بكل محافظة** ؛ فأعلى نسبة عمالة بأجر توجد بمحافظة السويس(٨٢,٦٪) ، القاهرة (٧٦ ٪)، ثم محافظة بور سعيد ( ٧٥,٣٪ ) ، ثم محافظة القليوبية (٦٩,٤٪). بينما ظهر أن أقل نسب للعمالة بأجر توجد بمحافظات؛ البحيرة(٢٨,٨ ٪) ،ثم بني سويف(٤٠,٣ ٪)، ثم المنيا(٤٦٪)،أي أن ثلثي السكان أو أكثر من نصفهم يعال بواسطة تلك النسبة القليلة العاملة بأجر .

**بعد ذلك انتقلت د. منى الى الحديث عن الإطار الاجتماعي والاقتصادي في ربع قرن قادم موضحة :**

**إذا استمرت معدلات النمو السكاني كما عرضها الأستاذ الدكتور مجدي على المحافظات المختلفة بتكدسها على نفس المساحة المأهولة المحدودة في ربع القرن القادم من الزمن ؛ فسوف تتفاقم الإختلالات المذكورة أكثر مما تبين آنفاً .**

- مع استمرار معدلات النمو السكاني التي يصحبها سوء التوزيع المكاني ، سوف تتأثر جهود التنمية المنشودة سلباً ، فضلاً عن الضغط على المرافق الأساسية، وتنشأ الأزمات في الخدمات المتوفرة مثل الاسكان والتعليم والصحة والمواصلات.
- من المتوقع عندئذ أن تحدث زيادة في معدلات الاستهلاك لا يقابلها معدلات إنتاج زراعي كاف ؛ الأمر الذي يؤدي الى توسيع ثغرة الاستيراد وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات ،ويدفع ذلك لاستخدام الثروات والموارد المتوفرة في المساحات المأهولة المحدودة بشكل لا يساهم في استدامة وتواصل عمليات التنمية .
- استمرار زيادة الهجرة من الريف الى المدينة للحصول على العمل ، وإعادة تغذية تكوين العشوائيات.

- أن تظل ظاهرة تسرب التلاميذ من المدارس بأعمار صغيرة لغرض العمل ومساعدة أسرهم لتوفير المتطلبات الحياتية ، ولعدم جدوى التعليم في إحداث الحراك الإجتماعي المنشود، بهذا ستزداد نسب الأمية وغير المتعلمين .
- ستستمر زيادة الاستهلاك غير المقابل بالزيادة المكافئة في الإنتاج، مما يخفض نسب الإدخار وبالتالي عدم توفر رؤوس الأموال الضرورية في عملية الاستثمار والتنمية الاقتصادية مصحوباً بارتفاع معدل الديون والقروض نتيجة زيادة الحاجة لتلبية المطلوب من الخدمات.

**من ناحية أخرى يمكن استيعاب النمو السكاني ، بحيث لا يؤثر في مسيرة التنمية الاقتصادية عن طريق احتواء هذه الزيادة ، وتوزيعها على الحيز المكاني المملوك للدولة بشكل لا يؤثر على الحالة المعيشية للسكان . ولكن هذا يحتاج إلى قوة تكتيكية في التخطيط الخدمي واستغلال الموارد المتاحة بشكل مدروس لرفع الدخول المعيشية للسكان ، ولامتصاص هذه الزيادة السكانية ، وبحيث يتم الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المنشودة.**

- عندما لا تنتج الثروة وتوزع عوائد التنمية بعدالة ، يؤدى ذلك حتماً إلى اظهار التزايد السكاني على أنه أزمة بينما لو تحققت معدلات أعلى من العدالة الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية، لتحوّل الفائض من السكان إلى نقيضه؛ وقد تصبح مصر، على الرغم من استمرار الزيادة السكانية ، في حاجة للمزيد من السكان.
- عندما يسمح النظام الاقتصادي والتنموي بترجيح كفّة الإيجاب في النمو السكاني على كفّة السلب، أو بتحويل أضراره إلى منافع، فالاقتصاد ذاته، أي بطبيعته وخواصه، قد يكون مُنْتِجاً لأزمات الفائض السكاني.
- ليست التنمية دائماً هي ضحية السكان؛ بل قد يكون السكان هم ضحايا أسلوب ومنهج التنمية المتبع .

**لكل ما سبق هناك ضرورة لتحديد البعد المكاني للتنمية ، والعمل على تحليل العلاقات بين مختلف القطاعات لتحقيق تنمية متوازنة في كل القطاعات ، للمحافظة على النسب المتوازنة في العرض والطلب و في الأنشطة الاقتصادية جميعها، ويؤدي تحقيق هذا إلى ما يسمى " بالنمو المتوازن " بين القطاعات المختلفة . وهذا بالتالي يشير لضرورة التركيز على وتفعيل التخطيط الاقليمي** الذي يستهدف ربط مشروعات التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية والعمرانية ، واعادة توزيع السكان بشكل متوازن وفق الموارد المتاحة ، وإنشاء نقاط جذب سكاني من خلال تخصيص بعض الأنشطة الملائمة للمنطقة المرغوب توطين السكان بها . كما يهدف الى تحقيق التنسيق بين المشاريع الكبرى ضمن قواعد تضمن التوزيع الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمات والموارد الطبيعية والبشرية بين مختلف الاقاليم ومناطق الاقليم الواحد . ويحدد استخدامات الأراضي بما يتناسب مع الحاجات السكانية القائمة والمتوقعة مستقبلا، والذي يحرص على تحقيق المشاركة المجتمعية بوضع خطة اجتماعية و اقتصادية متناسبة مع الحجم السكاني وتركيبه السني والمهني، وتعمل على الارتقاء بالمجتمع من خلال التعليم والتدريب ، والبرامج التنفيذية التي تعمل على تدريب العمالة الزائدة على مهن جديدة مطلوبة في المنطقة أو في مناطق مجاورة ، وتوفير فرص العمل ، وتنشيط المنشآت الاقتصادية القائمة ، وإقامة أخرى جديدة ، والحرص على احتواء منطقة كل مشروع من المشروعات الكبرى على مشروعات صغيرة ، أو أنشطة اجتماعية أو اقتصادية أو عمرانية أو أعمال أخرى ، تسعى نحو تنمية الجانب الاجتماعي والاقتصادي .

- لا بد من تفعيل فكرة **التوزيع السكاني** من خلال خطط جذب السكان للمناطق الجديدة، وغزو الصحراء ، وإعادة النظر في خريطة توزيع السكان؛ فمصر من الناحية العددية تستوعب ضعف عددها الحالي .
- لا بد من تبني فلسفة التنمية في الصحراء والتي تستند الى فلسفة الندرة

كأساس وكمدخل للتنمية. ويتطلب الأمر تغيير بعض سلوكيات العمل، والعادات؛ واكتساب سلوكيات وعادات جديدة وليدة بيئة مختلفة ، وفكر وأدوات قادرة على مراعاة التعددية المجتمعية بين السكان المقيمين والوافدين الجدد.

- لا بد من الاهتمام بالتنفيذ الجدي للمشروعات العملاقة مثل مشروع تنمية سيناء ، ومشروع ممر التنمية والتعمير ، حيث تهدف المشروعات العملاقة الى رسم خريطة عمرانية وإنتاجية جديدة ، تحقق التنمية المتوازنة بين اقاليم مصر المختلفة ، وتضمن الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة. حيث تستهدف تخفيف حدة الكثافة السكانية في الوادي، وأن تزيد المساحة المأهولة من نحو ٧ ٪ الى٢٥ ٪ من إجمالي مساحة مصر ، وتعمير الصحاري المصرية ، وإنشاء مراكز عمرانية خارج الوادي والدلتا ، لجذب السكان من المناطق كثيفة السكان .
- الاهتمام بقطاع التصنيع والعمل على أن يسهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي ، لأنه الأكثر ملائمة للتنمية والنمو في الأراضي الصحراوية ( معظم مساحة مصر أراضي صحراوية )، بما فيها من مواد خام وإمكانيات تصنيعية تساعد على تطوير السكان وتحسين خصائصهم .

**أي يجب ملاحظة أن التقدم أو التطور الاقتصادي الاجتماعي لمصر، وفقا لاستراتيجية قومية للتنمية الشاملة، ترتبط إرتباطاً عضوياً بموضوع النمو السكاني فيها.. ..هذه الاستراتيجية لابد أن تستغل كافة القوى البشرية المصرية في مشروعات إنتاجية ضخمة، وتعيد توزيع السكان على مساحة مصر الشاسعة من جهة، مما ينعكس على السكان من ناحية إرتفاع مستوى المعيشة والإرتفاع بنوعية وخصائص السكان...إلخ" .**

- كما يجب توجيه الاهتمام بشكل كبير للمرأة في المجتمع من خلال الرعاية العلمية والثقافية ، مما يؤدي الى توعيتها بضرورة إيجاد التوازن في الحالة

المعيشية ، ومشاركتها كعنصر فعال في المجتمع باستغلالها لفرص العمل ، مما يؤدي الى زيادة وعيها لتفهم كيفية الارتفاع بمستوى المعيشة وتجنب الفقر.

- دراسة سبل توسيع الإنتاج وتنويعه من خلال تنويع مصادره ، والتخطيط لتوفير فرص العمل للحد من الفقر والبطالة ، وأهم ما في ذلك هو إيجاد موارد جديدة للانتاج، وأماكن جديدة لتوطين أماكن الإنتاج.
- توجيه الاهتمام الى وضع خطط إنمائية لتنمية الموارد البشرية ذات إتجاهين أحدها استغلال الرأسمال البشري في عمليات التنمية ، والآخر في توسيع دائرة العمل داخل البلد وتوطين المناطق غير المأهولة فيه، وخارجه وبما لا يضر القاعدة العلمية والتقنية من الطاقات الوطنية المتوفرة.
- التثقيف والتوعية حول ضرورة عدم التركز بالعيش في المدن وضرورة تنمية المناطق الجديدة غير المأهولة في كل النواحي لتقليل الكثافة السكانية غير المناسبة في حزام أرضي ضيق .

من الحلول المطلوبة أيضا ، زيادة انتاجية العمال كي يزداد الإنتاج، حيث إن زيادة الانتاجية تفترض تطوير التعليم بكل درجاته وفروعه، كما الصحة والغذاء ووسائل تنظيم الأسرة والتمويل والتدريب ، بحيث يصبح العامل أكثر فعالية وأكثر إنتاجاً.

**وأنهت كلمتها قائلة؛** ان استيعاب الزيادات السكانية يتطلب اتساع الأسواق ، بحيث تزيد فرص العمل ، وتزدهر الاستثمارات. فكلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية كلما خفت نسبة الزيادة السكانية. وكلما ساء توزيع الدخل والثروة بين طبقات الشعب ، كلما كانت الزيادات السكانية أكبر. عندما يتحسن وضع الانسان الاقتصادي، يستطيع الانفاق أكثر على حاجاته الاجتماعية واستهلاكه الترفيهي ، وبالتالي يصبح واعيا أكثر لوضعه ومستقبله ومستقبل أولاده. فالعلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو السكاني هي اليوم سلبية في كل الدول والمجتمعات. وهنا تكمن

أهمية تمويل المشروعات الصغيرة . كما لا يجب أن نتناسى أن المستقبل القريب يتطلب ايجاد وسائل عملية للاهتمام بالمتقدمين في السن ، واستيعاب الزيادات السكانية الكبيرة حيث لا يمكن أن يتم بسلام إذا لم تتوسع أسواق العمل بحيث يساهم الجميع في الانتاج.

**علق أ.د. منسق السيمينار قائلاً أنه لا بد من وجود رؤية شاملة لمعالجة المشكلة، ثم دعى سيادته الأستاذ الدكتور هشام مخلوف للتعقيب.**

بدأ الأستاذ الدكتور هشام مخلوف كلمته بالشكر لدعوته للمشاركة بحلقة السيمينار، ثم بدأ بالإشارة الى عدة ندوات أقيمت في الجامعات المصرية في إطار برنامج إعلامي للتوعية لطلبة الجامعات، الهدف منها كان توعية شباب الجامعات وزيادة معارفهم عن الوضع السكاني الديموجرافي وخطورة المشكلة السكانية. وقد أثيرت العديد من القضايا في هذا الإطار، وكانت ردود الشباب تشير لرؤيتهم أن حل المشكلة هو مسئولية الحكومة والأجهزة المعنية وليس الأفراد.

- النمو السكاني محور أساسي لا بد أن يكون التركيز عليه كبير في البداية، بمعالجة النمو ذاته، ومعالجة النمو السكاني كانت واضحة من خلال الإعلام – وزارة الصحة – ومختلف الأجهزة المعنية .
- معالجة الخلل في التوزيع السكاني يعتبر مسئولية عدد من الوزارات مع العديد من الأجهزة الأخرى .
- بدءاً من عام ١٩٧٥ تحددت ثلاثة محاور للقضية السكانية، ووضعت عدة استراتيجيات، وكان التركيز على بعد النمو السكاني والمسئوليات واضحة .
- الاسقاطات التي عرضها د.مجدي تتفق مع التوقعات المعروفة من قبل .
- عملية تآكل الأراضي الزراعية معروفة وظاهرة للعيان .

- توجد مشروعات عديدة مثل ممر التنمية لجذب السكان لتلك الأماكن، ويتم توسيع المحافظات من خلال تلك المشروعات ، ومن الضرورة الدراسة الجيدة لتلك المشروعات وجدواها.
- إعادة توزيع السكان كلمة كبيرة ممكن أن تتضمن الإجبار ؛ لكن إذا ما توفرت أماكن جاذبة من حيث فرص العمل والسكن ، فمن الممكن جذب السكان لها ولكن تظل مشكلة حصة مصر من المياه واستصلاح الفدادين المكلّف في مقابل تخريب عديد من الفدادين الأفضل من حيث الإنتاجية .
- د. منى ذكرت الارتباط بين المكان وبعض الظواهر الديموجرافية والاجتماعية ، ولكن توجد بعض العوامل الوسيطة مثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى هذه الظواهر.
- لا بد من رؤية شاملة من خلال تخطيط اقليمي شامل ، ولكن من الأهمية توفر الرغبة في التنفيذ.

**وأنهى سيادته كلمته متسائلاً: هل تستطيع مصر أن تستوعب أكثر من عدد سكانها ؟ الإجابة بعد إعداد الرؤية الشاملة التي توضح خصائص السكان والإمكانيات والموارد المتاحة للرد على مثل هذا السؤال .**

**وقد كانت المداخلات تباعاً حسب ورودها :**

**أ.د. إبراهيم بدران:**

- جمال حمدان قال كلمة هي المفتاح؛ " مصر بها العقل المكتسح والجسم الكسيح"، الجسم الكسيح هو عبارة عن معظم الجهاز التنفيذي والجهات الإدارية ، والأمية ، وعدم الفهم ، وعدم استيعاب وتقدير الناس.
- الجسم الكسيح يحتاج الى اصلاح التعليم والصحة؛ وهما الإثنان متدهوران.
- الرئيس بوش الأب قال كلمة حكيمة " Whatever the problem ; the solution is in education".

- كليات التربية والأستاذ الجامعي؛ منبع التكوين البشري وأهم من منبع النيل.
- أرجو أن يكون تركيز السيمينار القادم حول : "تخطيط مستقبل مصر من خلال المدرسة والمعمل" .

**أ. د. علي نصار :**

- نحن نكرر أنفسنا من سنة ١٩٨٢ كمية التطور الحادث في العالم كبيرة ، ويجب أن تكون هناك قواعد ومتغيرات لنبدأ بها مثل :
  - قيادة تريد التطوير والتغيير.
  - العالم يحتاج الى عقل جديد .
  - يجب توفر فكر نظري يحدد الأولويات وتتابعها ، ويعرض المسألة بشكل منظومي(نظرية – مراحل-- أولويات ....).
  - نظام الحكم يجب أن يبدأ بالمحليات أولاً.
  - إننا شعب لا يحلم ولا يقرأ .
  - يجب إعطاء الشباب الفرص ، يجب أن يوجد الجديد دائماً في مجال : النظرية، العقل، القيادة، الريادة ، التغيير، ثورةعلمية تكنولوجية.

**أ.د.علا الحكيم :**

- كنت أتمنى أن أجد شيئاً مختلفاً – السكان والمكان ليس مجرد زيادة سكان ، أو إختلال توزيع .
- من الصعب حساب توقعات مع افتراض ثبات المعطيات ، مع أنه من المستحيل أن يستمر الوضع على ماهو عليه . الاسقاطات التي عرضها د. مجدي تفترض ثبات العوامل الحالية، ولم يضع محور الهجرة في حسبانه.
- تآكل الأرض الزراعية من ٥٠ – ٦٠ الف فدان سنوياً مشكلة كبيرة ، والعشوائيات آخذة في الزيادة .
- لماذا لم يتم جذب السكان في المناطق الجديدة؟ وأيضاً في قرى الظهير الصحراوي ؛ فلم تتمكن من إستيعاب أكثر من ٢٠% من المستهدف.

- الاقتراحات العديدة المطروحة في تنمية شمال سيناء وتوشكي وخلافه ليس لها أثر ؛ لعدم وجود رؤية شاملة لتنمية وتخطيط مصر وليس كل شيء على حده . الهدف ليس فقط إعادة توزيع السكان ، ولكن توطين السكان بأنشطتهم ومواردهم وإحتياجاتهم .
- حالياً يتم إعداد دراسة بها رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن يتبقى الرغبة وحسن النية في التنفيذ.
- بالنسبة لممر التنمية فعليه علامات استفهام كبيرة .

**أ.د. إبراهيم العيسوي :**

- نبرة الحديث عن المشكلة السكانية ترتفع مع زيادة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، مما يؤكد وجود علاقة ترابط بينهم؛ وللأسف لا اهتمام .
- تطوير التأمين الصحي في مصر قضية صعبة .
- تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يؤدي الى تحسن المشكلة السكانية .
- الحل معروف والتجربة التاريخية تبين ذلك ؛ فالخطأ في منهج التنمية ، في بعض السنوات كانت الاستثمارات المنفذة أقل من المدخرات الداخلية ، لأن عبء التنمية ألقي على القطاع الخاص ورفعت الدولة يدها.
- لا يوجد حل وحيد للمشكلة ولكن مجموعة حلول متشابكة ونحن في حاجة لرؤية شاملة توجه بها الدولة بقوة .

**أ.د. خضر أبو قورة :**

- الجسم الكسيح تحول الى عقل كسيح، وويل أن يتحكم العقل الكسيح في وطن كبير ، هزيمة ٦٧ تحمل أوزار ما نحن فيه، وأيضاً الانفتاح السداح مداح يضم الى المأساة.
- يخطيء من يتصور أن الاحصاء والجغرافية تحل المشكلة السكانية ، فالمشكلة السكانية ظاهرة يدخل فيها ما هو اجتماعي ، نفسي، تربوي؛ وما زلنا نعالج المشكلة في الاتجاه الإحصائي والجغرافي فقط .

- نحن في غيبوبة سكانية وليس مشكلة . مصر بدأت التنمية قبل اليابان ؛ أين نحن من اليابان اليوم؟
- كيف ننتظر ممن لم يأخذ تعليم جيد ، صحة جيدة، ثقافة جيدة أن ينفذ تنمية جيدة ؟
- قد نبدأ بدايات طيبة ولكن نتوقف في منتصف الطريق – للخروج من الغيبوبة السكانية نحتاج الى وعي فردي ، وهو يحتاج الى وعي إجتماعي ، وكلاهما يحتاج الى وعي سياسي وتنظير جيد .

**أ.د. نجوان سعد الدين :**

- يجب احياء الروح الوطنية لدى الشباب واحترام آدمية وكرامة الانسان المصري .

**ردود السادة المتحدثين**

**أ.د.مجدي عبد القادر :**

- الرؤية المستقبلية تحتاج الى فريق متكامل ونحن نسعد بذلك .
- الاحصاءات والجغرافية لا تستأثر لكنها تحدد الحقائق .
- الهجرة تم أخذها في الاعتبار .

**د.منى دسوقي :**

- الآراء بناءة ، ومن المتوقع عودة معدلات النمو السكاني للإرتفاع ، نتيجة لعديد من المتغيرات الثقافية والاجتماعية المعاصرة في المجتمع المصري.
- أتفق كل الاتفاق مع أ.د. بدران حول ضرورة التركيز على التعليم .
- في العرض تم توضيح ضرورة أخذ الابعاد الاجتماعية والمجتمعية والثقافية في الاعتبار عند اعادة توزيع وتوطين السكان.

**أ.د.هشام مخلوف :**

- كل المحاور مهمة للتقدم ، التعليم – الصحة – الثقافة لكن المهم كيفية التنفيذ.
- متى نبدأ وكيف نبدأ ؟ فكل يوم تأخير يؤدي الى سنوات من التخلف.

**ثم أعلن الأستاذ الدكتور مصطفى احمد مصطفى منسق السيمينار إنتهاء الحلقة والموسم لهذا العام وتقديره لكل الحلقات التي تم تقديمها خلال هذا الموسم، وشكر السادة الحضور جميعاً مع وعد باللقاء في الموسم القادم إن شاء الله وآمال جديدة يستحقها الوطن .**

# معهد التخطيط القومى

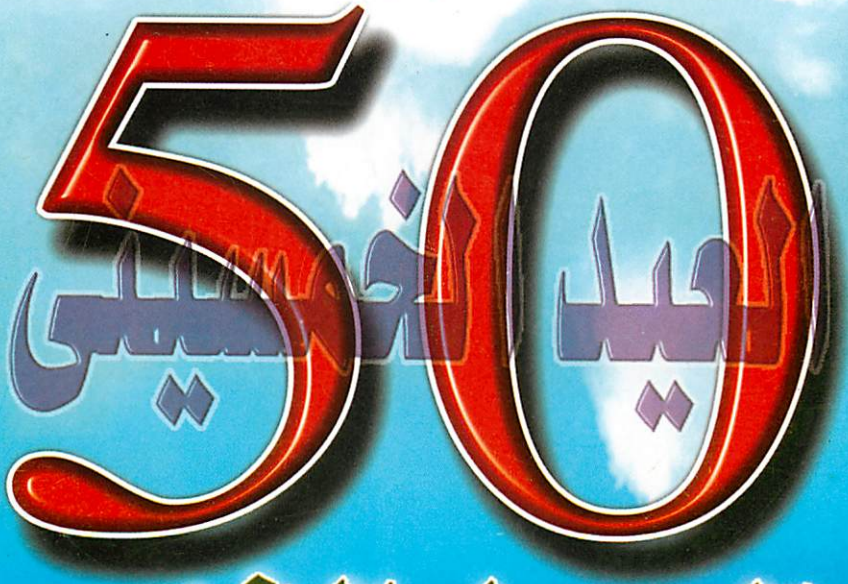


## اليوبيل الذهبى

## ١٩٦٠-٢٠١٠